

كتاب

الفتوحات الالهية في مجمل العلوم المشهورة الازهرية

تأليف

احمد بن محمد درويش

القاضي الشرعي وأحد علماء الازهر الشريف



(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

طبع

سنة ١٣٣٠ هجرية

مطبعة مقداد

التابعة مكتبة النيل بالموسكى بمصر

001
DAR

كتاب

RESERVE

الفتوحات الالهية في مجمل العلوم المشهورة الازهرية

تأليف

احمد بن محمد درويش

القاضي الشرعي وأحد علماء الازهر الشريف



(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

طبع

سنة ١٣٣٠ هجرية

مطبعة مقداد

التابعة مكتبة النيل بالموسكى بمصر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرف العلماء على العالمين . وجعلهم نجوما يهتدى بهم سائر الخلقين .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد ولد عدنان . وعلى آله وأصحابه ماتعاقب النيران .
(أما بعد) فيقول احمد بن محمد درويش الحنفي عامله مولاه بلطفه الحنفي اعلم
ان أصل الشروع في الفن موقوف على تصويره بوجه ما لان طلب المجهول محال
وعلى التصديق بفائدة ما والا كان الشروع عبثا وان كماله متوقف على تصويره بالحد
ليكون مميزاً عنده حتي لا يشتغل بما ليس منه ولا يهمل ما هو منه لان العلم سواء
كان بمعنى الادراكات او الملكات او القواعد كثير جداً وعلى التصديق بان موضوعه
كذا ليكون مميزاً عنده كمال التميز وعلى التصديق بفائدته لتكامل رغبته فيه ويبالغ
في تحصيله كما هو حقه فلذلك ألفت هذه الرسالة في حدود العلوم المشهورة الازهرية
وموضوعاتها وثمراتها وذكرت مسائلها التي تشتمل عليها اجمالاً ليكون الطالب على
بصيرة وليتذكرها وسميتها بالفتوحات الالهية في مجمل العلوم المشهورة الازهرية
(أصول الفقه)

له تعريف بالمعنى الاضافي وتعريف بالمعنى اللقي أما تعريفه بالمعنى
الاضافي فيتوقف على معرفة المضاف والمضاف اليه فالاصول جمع أصل وهو لغة ما يبنى
عليه غيره واصطلاحاً يطلق على الراجح والمستصح والقاعدة والدليل والمناسب هنا
الاخير لان الاصل منقول اليه كما توهم لان النقل خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو
اليه بل لفظ الاصل مستعمل في معناه اللغوي واذا أضيف الى الفقه صار المعنى ما
يبنى عليه الفقه وليس مبناه الا الدليل والفقه عرفه الحنفية بمعرفة النفس ما يجوز لها
وما يحرم عليها عن دليل عملا وعرفه الشافعية بالعلم بالاحكام الشرعية العملية
المكتسبة من أدلتها التفصيلية فاذاً أصول الفقه ما يبنى هو عليها ويستند اليها من قضايا
الادلة الاجمالية وأما تعريفه لقباً فهو علم بقواعد يتوصل بها الى استنباط المسائل الفقهية

عن دلائلها التفصيلية توصلاً قريباً ومعنى التوصل القريب أن يكون الواقع كبرى
أو ملازمة مأخوذاً من تلك القواعد عند تطبيق الأدلة التفصيلية على أحكامها مثلاً
إذا أردنا الاستدلال بقوله تعالى آتوا الزكاة على وجوبها بطريق نظم الشكل الأول
نقول آتوا الزكاة أمر وكل أمر للوجوب حقيقة فآتوا الزكاة لوجوبها حقيقة وبطريق القياس
الاستثنائي نقول لو كانت الزكاة مأموراً بها من الله تعالى لكانت واجبة لكنها مأمور
بها من الله فهي واجبة (وموضوعه) الأدلة الاجمالية السمعية الأربعة الكتاب والسنة
والاجماع والقياس من حيث التوصل بها إلى إثبات حكم شرعي وزاد بعضهم الأحكام
الشرعية من حيث أنها تستفاد من الأدلة (وفائدته) معرفة الأحكام الشرعية الموصلة
إلى السعادة الأبدية (ومسائله) سواء كانت مقصودة بالذات أو مذكورة فيه بطريق
الاستطراد منحصرة في البحث عن المبادئ الكلامية كالبحث عن الدليل وهو ما
يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري وما يتعلق به من النظر وهو
الفكر المؤدي إلى علم أو ظن والادراك وهو حصول صورة الشيء في الذهن لمناسبة
ذلك لموضوع الفن والبحث عن الحد وهو ما يحمل على الشيء ليميزه عما عداه لمقابلته
للدليل وفي البحث عن المبادئ الأحكامية كالبحث عن الحاكم والحكم وهو خطاب
الله المتعلق بفعل العبد اقتضاء أو تخيراً أو وضعاً والمحكوم فيه وهو الفعل والمحكوم
عليه لارتباط الأحكام بموضوع الفن وهو الأدلة من حيث أنها تستفاد منها ولأنها هي
التي يثبتها الأصول تارة وينفيها تارة أخرى والأحكام لا بد لها من حاكم ومحكوم فيه
ومحكوم عليه فلا بد من البحث عنها أيضاً وفي البحث عن المبادئ اللغوية كالبحث
عن المنطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق والمفهوم وهو ما دل عليه اللفظ
لا في محل النطق وتقسيمه إلى مفهوم موافقة إن وافق حكمه الحكم المنطوق به
كقوله تعالى فلا تقل لها أف فإنه دال بالمنطوق على تحريم التأفيف وبمفهوم الموافقة
على تحريم الضرب نظراً لعللة الحكم التي هي الإيذاء وإلى مفهوم مخالفة إن خالف
حكمه الحكم المنطوق به كمفهوم الصفة والشرط والغاية وكالبحث عن الظاهر وهو
الدال على المعنى ظناً والنص وهو الدال على المعنى قطعاً والمؤول وهو المصروف عن

الظاهر لدليل او شبهته وكالبحث عن المحكم وهو المتضح المعني والمتشابه وهو غيره والمبين وهو ما خرج عن الاشكال الى الوضوح والمحمل وهو ما احتمل معنيين على السواء وكالبحث عن العام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر والتخصيص وهو قصر العام على بعض افراده بمستقل او غيره والخاص وهو ما ليس بعام ومنه الامر وهو الدال على طلب الفعل والتهي وهو الدال على طلب الترك والمطلق وهو الدال على الماهية بلا قيد او الدال على الفرد المنتشر والمقيد وهو ما أخرج عن الشيوع بقيد مستقل وهذا اصطلاح الشافعية وأما الحنفية فقد قسموا المبادئ اللغوية وسموها بالمباحث المشتركة بين الكتاب والسنة الى اربعة تقسيمات تقسيم باعتبار وضع اللفظ لمعناه وتقسيم باعتبار استعماله فيه وتقسيم باعتبار ظهور المعني وخفائه وتقسيم باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعني وكل تقسيم يتقسم الى اربعة اقسام الا التقسيم الثالث فانه يتقسم الى ثمانية فالمجموع عشرون قسما (التقسيم الاول) وهو ما كان باعتبار وضع اللفظ لمعناه يتقسم الى مشترك وخاص وعام وجمع منكر ونحوه لان اللفظ ان كان موضوعا لمتعدد باوضاع متعددة فهو المشترك كالقراء للحيض والطهر وان كان موضوعا لواحد شخصي كزيد او نوعي كإنسان او متعدد محصور بوضع واحد ككأنة فهو الخاص ومنه الامر والتهي والمطلق والمقيد وان كان موضوعا لمتعدد غير محصور بوضع واحد فان استغرق جميع ما يصلح له فهو العام كالجمع المحلى باللام والنكرة المنفية والا فهو الجمع المنكر ونحوه كما في رأيت رجالا او جماعة من الرجال (التقسيم الثاني) وهو ما كان باعتبار استعمال اللفظ في معناه يتقسم الى اربعة أقسام أيضاً لان اللفظ ان استعمل فيما وضع له فحقيقة والافجاز وكل منهما صريح ان ظهر المراد منه كصيغ العقود والفسوخ الظاهرة في معناها والمجاز المتعارف والافكنية كاقسام الخفاء الآتية والمجاز غير المشهور الخفي القرينة (التقسيم الثالث) وهو ما كان باعتبار ظهور المعني وخفائه يتقسم الى ثمانية اقسام لان اللفظ ان ظهر معناه فان لم يسبق له بان لا يكون مقصودا بالذات فهو الظاهر وان سبق له بان يكون مقصودا بالذات فان احتمل التخصيص او التأويل فهو النص نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني

وثلاث ورباع فانه نص في بيان العدد وحرمة ما فوقه وان لم يحتمل التخصيص ولا التأويل مع كونه مسوقا لمعناه فان احتمل النسخ فهو المفسر نحو وقاتلوا المشركين كافة وان لم يحتمل النسخ فهو المحكم نحو والله بكل شيء عليم وان خفي معناه فان كان الخفاء لعارض فهو الخفي وهو أقل خفاء كالظاهر أقل ظهورا وقد يجتمعان كالسارق فانه ظاهر في مفهومه الشرعي خفي في الطرار والنباش لاختصاص كل باسم غير اسم السارق بحيث يقابلان به لكن بتأمل ما يظهر ان في الاول زيادة في السرقة فيجب الحد وان في الثاني نقصاناً فيها فلا يجب الحد وان كان الخفاء للصيغة كأن تكون محتملة لمعان فان ادرك المراد بالعقل بواسطة قرينة فهو المشكل كأنني شتم في قوله تعالى فأتوا حرثكم أني شتم لاستعمال أني بمعنى أين تارة وبمعنى كيف تارة أخرى فيظهر بقرينة الحرث وتحريم الاذي ان المراد الثاني وان لم يدرك بالعقل بل بالقل فهو المجل كالمشترك الذي تعذر فهم المراد منه لعدم قرينة معينة له كما في الوصية لمواليه وله موال أعلن وأسفلون وان لم يدرك أصلاً لا بالعقل ولا بالنقل بل ان علم علم بموهبة منه تعالى فهو التشابه كالحروف أوائل السور واليد والعين (التقسيم الرابع) وهو ما كان باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى ينقسم الى اربعة أقسام دال بعبارة النص ودال بإشارته ودال بدلالته ودال باقتضائه لان اللفظ ان دل على المعنى بنفس النظم فان كان مقصودا بالسوق قصدا ذاتياً أو تبعياً فهو الدال بالعبارة كقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا فانه دال بطريق العبارة على حل البيع وحرمة الربا المقصودين بالسوق قصداً تبعياً وعلى التفرقة اللازمة لما المقصود بالسوق قصداً ذاتياً وان كان المعنى غير مقصود بالسوق أصلاً ولا يكون الا لازماً فهو الدال بالإشارة كقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم الى قوله من الفجر فانه دال بطريق الإشارة على جواز اصباح الصائم جنباً للزومه للمقصود بالسوق من جواز المباشرة في كل جزء من أجزاء الليل ومنه الاخير وان لم يدل اللفظ على المعنى بنفس النظم فان دل عليه بفهم البعلة للحكم لغة فهو الدال بدلالة النص كقوله تعالى فلا تغلب لها أي فانه دال على تحريم التأفيف عبارة وعلى تحريم الضرب

دلالة لاجل ان علة النهى عن التأنيف هي الايذاء وهذا يفهمه كل من يعرف اللغة وان لم يدل عليه لفهم العلة للحكم لغة بل دل عليه لاجل توقف صحة الكلام عليه عقلاً أو شرعاً فهو الدال بالاقتضاء كقوله للسيد اعتق عبدك عنى بالف فقال اعتقت عنك فانه دال على البيع بطريق الاقتضاء ونحو لا آكل فانه دال على المأكل قول اقتضاء وانما يبحث عن المبادئ اللغوية في علم الاصول لتوقف استفادة الاحكام من الكتاب والسنة عليها لانهما عريان واستفادة الاحكام هو الغرض من علم الاصول وفي البحث عن الاحوال الخاصة بكل أصل من الاصول الاربعة من حيث اثبات الاحكام الشرعية بها لانها موضوع هذا العلم والاصول الاربعة هي الكتاب وهو اللفظ المنزل على محمد عليه الصلاة والسلام للاعجاز بصورة منه المقول الينا تواتر السنة وهي أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته والاجماع وهو اتفاق كل المجتهدين من امة محمد عليه الصلاة والسلام بعد وفاته في عصر على أى أمر كان والقياس وهو مساواة فرع لأصل في علة حكمه وكثيراً ما يطلق على فعل المجتهد فيقال في تعريفه الحاق معلوم بمعلوم في حكمه لمساواته له في علة الحكم كالبحث في ان ما نقل احاداً ليس بقرآن وهل هو حجة او لا وكالبحث عن المتواتر والمشهور والاحاد وشرائط الراوى وكالبحث عن الاجماع القطعي والظني وكالبحث عن اركان القياس وشرائطه وفي البحث عما يتبع ذلك من الادلة لتبعيةها لما ورجوعها اليها كالبحث عن الاستحسان وهو القياس الخفي المعارض للقياس الظاهر او كل دليل معارض له والاستصحاب وهو الاستدلال بالتحقق في الماضي على التحقق في الحال والاستقراء وهو تتبع جزئيات كلي ليثبت حكمها له وفي البحث عن التعارض وهو تدافع الحجتين لبيان انه ماذا يفعل عنده وعن الترجيح وهو اقتران الدليل بما يترجح به على معارضه في افادة الظن أو هو اظهار زيادة احد المثليين على الآخر بما لا يستقل حجة لو انفرد كقوة الدلالة وعلو السند بناء على انه لا ترجيح بكثرة الادلة اذ لولا الترجيح لم يعلم ما هو دليل الحكم من الادلة التفصيلية عند تعارضها وفي البحث عن الاجتهاد وهو بذل الطاقة من الفقيه اى المتقن لمبادئ الفقه وهي شروط الاجتهاد في تحصيل حكم

شرعى لانه الرابط للادلة بالمدلولات وهي الاحكام وشروط الاجتهاد هي كون الفقيه بعد الايمان عارفا بالقدر المتعلق بالاحكام من الكتاب والسنة وما يحتاج الى ومواقع الاجماع ذا حظ وافر من علم الاصول وفى البحث عن التقليد وهو العمل بقول الغير من غير حجة غير قول المجتهد كالبحث عن حكمه لمقابلته للاجتهاد (تبييه) علم مما ذكرنا ان علم الاصول منحصر بعد المقدمة فى البحث عن المبادئ الكلامية والاحكامية واللغوية والاصول الاربعة وما يتبعها من الادلة والتعارض والترجيح والاجتهاد والتقليد

(علم المعانى)

هو علم يعرف به كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال مثلا اذا عرفنا ان كل كلام يلقي الى المنكر يجب توكيده وان كل كلام يلقي الى خالى الذهن لا يؤكد عرفنا كيف نخاطب المنكر بان نأتي له بالكلام مؤكدا وكيف نخاطب خالى الذهن بان نأتي له بالكلام غير مؤكد وهذا التعريف بمعنى قولهم هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال من حيث أنه بها يطابق مقتضى الحال والحال كالمقام هو الامر الداعي الى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهي مقتضى الحال والاعتبار المناسب مثلا انكار المخاطب للحكم حال يقتضى تأكيده والتأكيد مقتضاه وقولك انه ان زيد ألقاهم مؤكدا كلام مطابق لمقتضى الحال اى مشتمل عليه وقيل مقتضى الحال هو الكلام الكلي الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا والمثال المتقدم مطابق له اى فرد من أفرادهِ ويصدق هو عليه صدق الكلي على جزئياته (وموضوعه) الكلام العربي من حيث افادة الاغراض التي يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها كإيراد التأكيد لرد الانكار (وفائدته) الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى الزائد على أصل المراد ومعرفة اعجاز القرآن (ومسائله) لا تخرج عن البحث عن أحوال الاسناد من تأكيده وعدمه وأحوال المسند اليه من حذفه وذكرة وتعريفه وتكثيره واتباعه بتابع من التوابع وتعقيقه بضمير الفصل وتقديمه وعن احوال المسند من حذفه وذكرة وافراده وتقييده وتكثيره وتعريفه وكونه جملة وتقديمه وتأخيرهِ وعن أحوال مشعلقات

الفعل وما يشبهه من حذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المفعولات على بعض وعن القصر وهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص كالعطف بلا وبل ولكن والنفي والاستثناء وإنما وتقديم ما حقه التأخير وتقسيمه الى حقيقي وهو ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة بحيث لا يتجاوز المقصور ما قصر عليه الى غيره واضافي وهو ما كان التخصيص فيه بحسب الاضافة الى شيء آخر وتقسيم كل منهما الى قصر موصوف على صفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى اي صفة أخرى في الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا أريد أنه لا يتصف بشيء من الصفات غير الكتابة او الى بعض الصفات المعينة في الاضافي نحو زيد كاتب لا شاعر وقصر صفة علي موصوف وهو ان لا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى اي موصوف آخر في الحقيقي نحو ما خاتم الانبياء الا محمد او الى بعض الموصوفات المعينة في الاضافي نحو ما زيد شاعراً بل عمرو وتقسيم الاضافي الى قصر افراد اذا كان المخاطب به من يعتقد الشركة وقصر قلب اذا كان المخاطب به من يعتقد العكس وقصر تعيين اذا كان المخاطب به من تساوى عنده الامران وعن الانشاء من تمن وامر ونهي واستفهام ونداء وعن الوصل وهو عطف بعض الجمل على بعض والفصل وهو ترك العطف المذكور ومواضع كل منهما وحاصلها انه اذا انت جملة بعد اخرى فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلي الاول فان قصد عدم تشريك الثانية في حكم الاولى فصلت عنها نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزيء بهم لم يعطف الله يستهزيء بهم علي انا معكم لانه ليس من مقولهم وان قصد تشريك الثانية في حكم الاولى عطفت عليها كالمفرد وشرط كونه مقبولا بالواو ان يكون بينهما جامع عقلي او وهمي او خيالي ككافي عطف المفرد نحو زيد يعطى ويمتنع واما العطف بغير الواو فلا يشترط فيه الجامع وعلي الثاني وهو ان لا يكون الاول محل من الاعراب فان قصد ربط الثانية بها علي معنى عطف سوى الواو عطفت به وان لم يقصد الربط المذكور فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاء الثانية تعيين التفصيل نحو واذا خلوا الى شياطينهم الآية لم يعطف الله يستهزيء بهم علي قالوا

لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف والا فان كان بينهما كمال الاتصال او كمال الانقطاع بدون ان يكون في الفصل ايها خلاف المقصود او شبه أحدهما تعين الفصل وان لم يكن بينهما ذلك بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الايهام في الفصل أو التوسط بين الكمالين تعين الوصل والمساواة وهي كون اللفظ بمقدار اصل المعنى المراد نحو ولا يحيق المكر السيء الا بأهله والايجاز وهو كون اللفظ ناقصا عنه وافيا به اما باعتبار اللزوم كما في ايجاز القصر أو باعتبار الحذف الذي يتوصل اليه بسهولة كما في ايجاز الحذف نحو ولكم في القصص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعياله الى ان لا يقدم على القتل فارفع بالقتل الذي هو القصص كثير من قتل الناس وكان بارتفاع القتل حياة لهم ونحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي غير معينة بدليل فاردت أن أعيها والاطناب وهو كون اللفظ زائداً على أصل المعنى المراد لفائدة ويكون بأمر منها الايضاح بعد الايهام لأنه اوقع في النفس . ومنها عطف الخاص على العام للتنبيه على فضله ومنها الايغال وهو ختم البيت او الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومنها التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتأكيد . ومنها التكرير لنكتة كالتأكيد . ومنها الاعتراض وهو ان يوثي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة أو اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الأيهام ومنها التكميل ويسمى بالاحتباس وهو ان يوثي مع كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه . ومنها التسميم وهو أن يوثي مع كلام بفضلة لنكتة غير دفع الايهام تنبيه يؤخذ مما تقدم ان المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية ابواب احوال الاسناد الخبري واحوال المسند اليه واحوال المستند واحوال متعلقات الفعل واحوال القصر واحوال الانشاء واحوال الفصل والوصل واحوال الايجاز والاطناب والمساواة ووجه الحصر ان الكلام اما خبر وهو ما احتمل الصدق لذاته او انشاء وهو ما ليس كذلك والخبر لا بد له من اسناد وهو النسبة الكلامية ومسند اليه وهو المحكوم عايه ومسند وهو المحكوم به . والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه وكل من الاسناد والتعلق قد يكون بقصر وكل جملة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها او



غير معطوفة والكلام البليغ امامساو لاصل المراد او زائد عنه لفائدة ! وناقص عنه بحسب متعارف الاوساط واف به

(علم البيان)

هو علم يقتدر به على ايراد كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم بعبارات مختلفة في وضوح الدلالة عليه بان يكون بعضها واضح الدلالة وبعضها أوضح وهو شرح لقولهم هو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه وذلك ككرم زيد فانه يورد بالمجاز المرسل فيقال اياذى زيد على الناس كثيرة وبلاستعارة فيقال رأيت بحرا أو زيد متلاطم الامواج وبالكناية فيقال زيد كثيرا زيدا أو مهزول الفصيل وبعض هذه العبارات أوضح من بعض (وموضوعه) اللفظ العربي من حيث اختلاف دلالاته في الوضوح (وفائدته) التمكن من مخاطبة اهل اللسان بطرق مختلفة في وضوح الدلالة واختلاف الدلالة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية المصاحبة لأن السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وان لم يكن عالما بذلك لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع ويتأتى بالتضمنية والالتزامية لجواز أن تختلف مراتب لزوم الأجزاء لكل ومراتب لزوم اللوازم للملزم في الوضوح اذ الدلالة على الجزء أوضح من الدلالة على جزء الجزء والدلالة على اللازم اليين أوضح من الدلالة على اللازم غير اليين والدلالة على الجزء او اللازم مع وضوح القرينة أوضح من الدلالة عليهما مع خفاء القرينة (ومسائله) منه حصر في البحث عن التشبيه لان الاستعارة التي هي قسم من المجاز مبنية على التشبيه المعنوي. وقيل لأنه أصل مستقل من هذا الفن ويختلف في الوضوح والخفاء وفي البحث عن المجاز والكناية لانهما المقصودان بالذات من هذا العلم اذ بهما يتأتى اختلاف الدلالة في الوضوح والخفاء ووجه حصر علم البيان في اثلاثة ان اعتبار المبالغة في اثبات المعنى للشيء اما من باب الالحاق او الاطلاق والثاني اما مع قرينة مانعة او لاقا لاول التشبيه والثاني المجاز واثالث الكناية وذكرت الحقيقة لكونها مقابلة للمجاز فالتشبيه الحاق امر بامر في معنى باداة مخصوصة لفظا او تقدير انحو زيد كالاسد في الشجاعة وزيد أسد وأركانه أربعة طرفاه المشبه والمشب به ووجهه وهو ما قصد

اشتراك الطرفين فيه وأداته وهي الكاف وكأن ومثل وما مائلها والغرض منه اما أن يعود الى المشبه وهو الغالب كيان امكانه أو حاله أو مقدارها أو تقريرها في نفس السامع واما ان يعود الى المشبه به وذلك قليل كإيهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب - وينقسم التشبيه باعتبار الطرفين افراداً أو تركيباً الى أربعة أقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد أو تشبيه مركب بمركب بأن يكون كل من الطرفين هيئة حاصلة من مجموع اشیاء قد تضامت وصارت شيئاً واحداً أو تشبيه مفرد بمركب أو عكسه - وينقسم باعتبار الوجه الى تمثيل وهو ما كان وجهه هيئة منتزعة من متعدد وغير تمثيل وهو ما ليس كذلك وينقسم باعتبار الوجه ايضا الى قريب مبتدل وهو ما ظهر وجهه وبعيد غريب وهو ما خفى وجهه وينقسم باعتبار الأداة الى مؤكد وهو ما حذف أداته ومرسل وهو ما ذكرت أداته وينقسم باعتبار الغرض الى مقبول وهو الموافق بإفادته بأن يكون المشبه به معروفاً بوجه الشبه عند المخاطب في الجميع وان يكون على مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص في وجه الشبه في بيان المقدار وان يكون أتم الطرفين في وجه الشبه في التقرير والى مردود وهو ما ليس وافياً بإفادة الغرض وأعلى مراتب التشبيه في المبالغة باعتبار حذف بعض الأركان ما حذف وجهه وأداته ثم ما حذف فيه أحدهما ولا قوة بغيرهما والحقيقة والمجاز قد يكونان في الإسناد فيسميان عقليين وقد يكونان في اللفظ فالحقيقة العقلية إسناد الشيء الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر بأثر لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده نحو خلق الله الانسان والمجاز العقلي إسناد الشيء الى غير ما هو له لأجل ملازمة أى علاقة مع قرينة صارفة عن كون الإسناد الى ما هو له نحو واذا نلت عايم آياته زادهم إيماناً والحقيقة في اللفظ هي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب والمجاز في اللفظ اما مفرد أو مركب فالمفرد هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب لملاحظة علاقة وقرينة مانعة عن إرادته وينقسم كل من الحقيقة والمجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع به التخاطب الى لغوي وشرعي وعرفي خاص أو عام كاسد السبع والرجل الشجاع وصلاة للعبادة المخصوصة والدعاء وفعل للفظ المخصوص والحدث ودابة لذات الأربع

والانسان. ثم المجاز اما مرسل أو استعارة والأول ما كانت علاقته المقصودة غير المشابهة كالجزئية والحالية والبديلة والعامية والمطلقية والسيية والمزومية واعتبار ما كان ومقابلاتها والآلية والمجاورة والتعلق الاشتقاقي. والثاني وهو الاستعارة ما كانت علاقته المقصودة هي المشابهة بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه اما في الصفة التي اشتهر بها المشبه به كما في اطلاق الاسد على الرجل الشجاع او في الشكل كما في اطلاق الفرس على المنقوش في الحائط وتنقسم الاستعارة باعتبار الذات الى تصريحية ومكنية فالتصريحية هي لفظ المشبه به المصرح به في نظم الكلام لفظاً أو تقديراً كما في قولك نعم في جواب من قال أعندك أسد يرمي والمكنية هي على مذهب السلف المختار عند الجمهور لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المحذوف المرموز الى معناه بذكر شيء من لوازمه الدالة عليه من غير تقدير له في نظم الكلام واثبات ذلك اللازم للمشبه يسمى استعارة تخيلية نحو انشبت النية اظفارها وتنقسم الاستعارة أيضاً باعتبار اللفظ المستعار الى أصلية وتبعية لانه ان كان المستعار اسماً غير مشتق فالاستعارة أصلية وان لم يكن اسماً غير مشتق بأن كان فعلاً او حرفاً او اسماً مشتقاً فالاستعارة تبعية لجريانها في اللفظ المذكور بعد جريانها تقديراً في المصدر ان كان المستعار مشتقاً اسماً او فعلاً وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفاً وتنقسم باعتبار الطرفين الى وفاقية وعنادية لانه ان امكن اجتماع طرفيهما في شيء فوفاقية والا فعنادية وتنقسم باعتبار الجامع الى عامية قريبة وهي ما كان الجامع فيها ظاهراً والى خاصة غريبة وهي ما كان الجامع فيها خفياً لا يدركه الا الخاصة. وتنقسم باعتبار الطرفين الجامع الى ستة اقسام لانها اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس والجامع في الاول اما حسي او عقلي او مختلف وفي الثلاثة الاخيرة عقلي لا غير. وتنقسم باعتبار ذكر ما يلائم احد الطرفين زيادة على القرينة وعدمه الى مرشحة وهي التي قرنت بما يلائم المستعارة منه نحو رأيت أسداً له لبد اظفاره لم تقلم والى مجردة وهي التي قرنت بما يلائم المستعار له اذا كان فيه تبعيد لدعوى الاتحاد نحو رأيت اسداً شاكي السلاح والى مطلقة وهي التي لم تقترن بما يلائم شيئاً من المستعار منه والمستعار له نحو رأيت أسداً. والمجاز المركب هو اللفظ

المركب المستعمل في غير ماوضع له لعلاقة وقرينة مانعة عن ارادته كالمفرد فان كانت علاقته المشابهة بين الهيئة المستعار منها والهيئة المستعار لها فهو استعارة تمثيلية كقولك للمتروك بين الاقدام على الشيء والاحجام عنه اني اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وان كانت علاقته غير المشابهة كالقييد والاطلاق في استعمال الخبر في الانشاء وعكسه فلا يسمى باسم يخصه ومقتضى القياس تسميته مجازاً مرسلًا مركبًا والكناية لفظ اريد به لازم معناه الحقيقي مع جواز ارادة المعنى الحقيقي معه من حيث ان اللفظ كناية. وتنقسم الى ثلاثة اقسام كناية يراد بها موصوف كجامع الاضغان كناية عن القلوب وكناية يراد بها صفة ككثير الرماد كناية عن الكرم وكناية يراد بها نسبة اى اثبات أمر لأمر أو نفيه عنه نحو الحمد بين ثوبه كناية عن أثباته له

(علم البديع)

هو علم يعرف به الوجوه المحسنة للكلام تحسینا تابعا للتحسين الذاتي بأن يكون بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال كما عرف في المعاني وبعد رعاية وضوح الدلالة على المرام كما عرف في البيان وهو بمعنى قولهم هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة (وموضوعه) اللفظ العربي من حيث التحسين العرضي التابع للتحسين الذاتي (وفائده) معرفة وجوه تحسين الكلام وهي قسمان معنوية أى راجعة الى تحسين المعنى بالاصالة وان تبعه تحسين اللفظ ولفظية أى راجعة الى تحسين اللفظ بالاصالة وان تبعه تحسين المعنى اما المعنوية فكثيرة ومن انواعها المشهورة الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة وهو قسمان طباق الايجاب نحو يحيى ويميت وطباق السلب نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وأحسن انواعه التورية والاستخدام اما التورية فهي ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي قسمان مرشحة ان قرنت بما يلائم القريب نحو والسماء بينناها بأيد ومجردة ان لم تقترن به نحو الرحمن على العرش استوي واما الاستخدام فهو أن يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره أو اشارته الآخر

أو يراد بأحد ضميره أحدهما ثم يراد بالآخر معناه الآخر كقوله
 إذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا
 وما اللفظية فأنواع أيضا أحسنها الجناس وهو تشابه اللفظين في اللفظ دون المعنى وهو
 إما تام أو ناقص أو مضارع أو لاحق أو محرف أو قلب لأن اللفظين إن اتفقا في أعداد
 الحروف وأنواعها وهيئاتها وترتيبها فهو التام وهو إما متماثل إن كان اللفظان من نوع
 نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة أو مستوفي إن كانا من نوعين
 نحو فإنه يحيي لدى يحيي بن عبدالله وإن اختلفا في أعداد الحروف فقط فهو الناقص
 وإن اختلفا في أنواع الحروف فقط فيشترط أن لا يكون الاختلاف بأكثر من حرف
 ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف إن كانا متقاربين فهو المضارع وإن كانا متباعدين
 فهو اللاحق وأن اختلفا في هيئاتها فقط فهو المحرف وإن اختلفا في ترتيبها فقط فهو
 جناس القلب

(علم النحو)

هو علم بأصول مستنبطة من أحوال كلام العرب المتتبع موصلة إلى معرفه أحكام
 جزاء الكلام من حيث هو (وموضوعه) الكلمات العربية من حيث ما يفرض لها من
 الأعراب والبناء والأصالة والزيادة والصحة والاعلال والتحويل وما ذكر من التعريف
 والموضوع مبني على شموله لعلم الصرف وأما على كون الصرف مستقلا فحدد النحو علم
 بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم أعرابا وبناء وما يتبع ذلك كفتح أن وكسرها وتخفيفها
 وشروط عملها وشروط عمل بقية النواسخ (وموضوعه) الكلمات العربية من حيث ما
 يعرض لها من الأعراب والبناء وما يتبع ذلك (وقائده) الاحتراز عن الخطأ في الكلام
 (ومسائله) لا تخرج عن البحث عن أحوال العرب والمبني وما يتبع ذلك فالكلمة
 وهي القول المفرد إما اسم أو فعل أو حرف وكل من الأولين إما معرب وهو ما يتغير
 بتغير العوامل الداخلة عليه أو مبني وهو ما لا يتغير بذلك فالمعرب من الاسم ما سلم
 من مشابهة الحرف والمبني ما أشبهه شيئا وضعيا أو معنويا أو استعماليا ثم المعرب من

الاسم ان اشبه الفعل في علتين او علة تقوم مقام علتين منع من الصرف والاصرف وكل منهما اما مرفوع او منصوب او مجرور فالرفوع الفاعل ونائبه والمبتدا وخبره واسم كان واخواتها وخبر ان واخواتها والتابع للمرفوع والمنصوب المقاميل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى في بعض أحواله والمنادى واسم لا اذا كانا مضافين أو شبيهين بالمضاف أو كان المنادى نكرة غير مقصود بها معين وخبر كان واخواتها واسم ان واخواتها والتابع للمنصوب والمجرور إما مجرور بالحرف أو بالمضاف أو بالتبعية والمبني من الاسم اما أن يلحقه البناء مطلقاً أو في حالة التركيب فقط فالاول كالمضمرات وأسماء الاشارة والموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الافعال والاصوات والظروف الملازمة للاضافة الى الجمل والثاني كاسم لا المفرد والمنادى المفرد المعين ولو نال تعدد . والمعرب من الافعال هو المضارع اذا لم يتصل به احدى النونين فيرفع اذا خلا من ناصب وحزم وينصب اذا دخل عليه ناصب ويجزم اذا دخل عليه جزم والمبني من الافعال الماضي والامر والمضارع اذا اتصل به احدى النونين والحروف كلها مبنية وحينئذ قد كرر التثنية والجمع واسمي الفاعل والمفعول والتصغير والنسب مثلاً في النحو وان كانت من الصرف فلائنه يحكم عليها النحوي بالاعراب والبناء فلو لم يعرف صيغها وقواعدها فلربما وقع الحكم منه على صيغ مخالفة للقواعد الصرفية فهي من النحو باعتبار البحث عن حالها من الاعراب والبناء ومن الصرف باعتبار البحث عن حاله آخر كصيغها

﴿ علم الصرف ﴾

هو علم باصول يبحث فيها عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها العارضة لها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وتحويل وهذا التعريف يشمل الصرف بالمعنى العملي والعمل . والصرف بالمعنى العلمي هو علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست باعراب ولا بناء وبالمعنى العملي تحويل الاصل الواحد الى أمثلة مختلفة

للعان مقصودة لا تحصل الا بها كاسمى الفاعل والمفعول واسم التفضيل والتثنية والجمع والاعلال يطلق على التغيير عن أصل وضع الكلمة لغرض آخر غير اختلاف المعاني ويطلق على تغيير حرف العلة بحذف كيمد أو قاب كقال وباع أو اسكان للتخفيف كيدعو ويرمي وعلى كل فعطف التحويل عليه عطف عام على خاص وإنما ذكر لمقابلته للصحة لان التحويل يشمل شيئين (الاول) تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كتحويل المفرد الى المثنى والجمع وتحويل المصدر الى اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما وتحويل الاسم الى المصغر والمنسوب وقد جرت عادتهم بذكر هذا التقسيم في علم النحو كما فعل ابن مالك وهو في الحقيقة من الصرف وقد تقدم وجهه (الثاني) تغييرها عن أصل وضعها لغرض آخر غير اختلاف المعاني كالألحاق والتخلص من التقاء الساكنين ومن الثقل وذلك كالأبدال والنقل والحذف والادغام. وموضوعه الكلمات العربية من الحثية المذكورة. وفائدته التمكن من الفصاحة ومخاطبة أهل اللسان. ومسائله منحصرة في البحث عن أبنية الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وأحوالها التي ليست بأعراب ولا بناء. فللفعل تقاسيم باعتبارات مختلفة. منها أنه ينقسم من حيث التجرد والزيادة الى مجرد ومزید فالجهد ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط منها حرف في تصارييف الكلمة لغير علة. وهو اما ثلاثى وله ثلاثة أوزان فعل كنصر وفعل كفرح وفعل كشرف. أو رباعى وله وزن واحد وهو فعلل كدحرج والمزید ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية. وهو قسمان مزيد الثلاثى ومزید الرباعى. فمزيد الثلاثى اما أن تكون زيادته بحرف ككرم أو بحرفين كانطلق أو بثلاثة كاستغفر. ومزید الرباعى اما أن تكون زيادته بحرف كيدحرج أو بحرفين كاقشمر. ومنها أنه ينقسم من حيث الصحة والاعتلال الى صحيح ومعتل. فالصحيح ما خلت أصوله من أحرف العلة الثلاثة. وينقسم الى ثلاثة أقسام سالم ومهموز ومضاعف. فالسالم ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمز والتضعيف كنصر. والمهموز ما كان أحد أصوله همزة كأخذ وسأل وقرأ. والمضاعف اما مضاعف الثلاثى ومزیده. واما مضاعف الرباعى فمضاعف الثلاثى ومزیده ما كانت

عينه ولامه من جنس واحد كده فامتد ومضاعف الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الاولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس كزلزل والمقتل ما كان احدا اصوله حرف علة وينقسم الى خمسة اقسام . مثال واجوف وناقص ولقيف مقروق ولقيف مقرون فالثال ما اعتلت فاؤه كوعب ويسر والاجوف ما اعتلت عينه كقال وباع والناقص ما اعتلت لامه كغزا ورعي واللقيف المقروق ما اعتلت فاؤه ولامه كوقل واللقيف المقرون ما اعتلت عينه ولامه كروي . ولل اسم ايضا تقاسيم باعتبارات مختلفة . منها انه ينقسم من حيث التجرد والزيادة الى مجرد ومزید . فالجرد اما ثلاثي او رباعي او خماسي فالثلاثي له احد عشر وزنا والقياس يقتضي اثني عشر لان الفاء اما مفتوحة او مضمومة او مكسورة وكذلك العين مع زيادة سكونها فاذا ضربت الثلاثة في الاربعة كان الحاصل اثني عشر الا انه اهمل منها ما اذا كانت الفاء مكسورة والعين مضمومة والرباعي له ستة اوزان فعلل كجعفر وفعلل كزبرج وفعلل كبر ثن وفعلن كقطر وفعلل كبرهم وفعلل كجذب . والخماسي له اربعة اوزان فعلل كفرجل وفعلل كبحمرش وفعلل كقذ عمل وفعلل كقرطب والمزید له اوزان كثيرة ولا يتجاوز سبعة احرف كاحرنجام . ومنها انه ينقسم من حيث الجمود والاشتقاق الى جامد ومشتق فالجامد الم يؤخذ من غيره كرجل وفهم والمشتق ما اخذ من غيره كعالم وظريف ومن المصدر يكون الاشتقاق وهو اخذ كلمة من اخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغير في اللفظ ويشق منه عشرة اشياء الافعال الثلاثة واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل واسماء الزمان والمكان والآلة فاسم الفاعل ما اشتق من مصدر المبني للفاعل لما وقع . منه الفعل او قام به ويكون من الثلاثي على وزن فاعل كضارب وذاهب ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بابدال حرف المضارعه فيما مضمومة وكسر ما قبل آخره كمكرم . وتندخرج وتستخرج واسم المفعول ما اشتق من مصدر المبني للمفعول لما وقع عليه الفعل ويكون من الثلاثي على وزن مفعول كنصور ومن غير الثلاثي على وزن اسم فاعله مع فتح ما قبل الآخر كمكرم ومنطق معه ومستعان به والصفة المشبهة هي ما اشتق من مصدر اللازم للدلالة على الثبوت وينغيب بناؤها من لازم

باب فرح وباب شرف ومن غير الغالب سيد وشيخ ويكون من الاول على وزن فعل
كفرح وأفعل كاحمر وا كحل وعلان كريان وعطشان ومن الثاني على اوزان شتى
اشهرها فاعيل كشريف وفعل كضخم وفعل كحسن وتطرد من غير الثلاثي على زنة
اسم الفاعل اذا اريد به الثبوت كمعتدل القامة . واسم التفضيل اسم مصوغ من مصدر
فعل ثلاثي متصرف تام مثبت مبنى للفاعل قابل للتفاوت ليس الوصف منه على وزن
افعل للدلالة على ان شيئين اشتركا في صفة وزاد احدهما على الآخر فيها وقياسه ان
يأتي على افعل كاعلم واجهل واسما الزمان والمن كان اسما مصوغا من المصدر للدلالة على
زمان الفعل او مكانه ويكونان من مصدر الثلاثي على وزن مفعول بفتح العين ان كان
المضارع مضمومها او مفتوحها او معتل اللام مطلقا كندمى ومنه ب ومرمى وموقى
وعلى وزن مفعول بكسر العين ان كان المضارع مكسورا او مثالا واويا غير معتل
اللام كجلس وموعد وموجل ويكونان من غير الثلاثي على زنة اسم مفعوله . وهناك مصدر
ميمى وقياسه من مصدر الثلاثي ان يكون على وزن مفعول بفتح العين مطلقا الا ان
كان المضارع مثالا واويا غير معتل اللام فانه يكون على وزن مفعول بكسر العين
وزنه من غير الثلاثي على زنة اسم مفعوله واسم الآلة اسم مصوغ من مصدر الثلاثي
لما وقع الفعل بواسطته ويكون على وزن مفعول ومفعول ومفعله كبرد ومفتاح ومقرعة
وهناك احكام تعم الفعل والاسم وهي الابدال والنقل والحذف والادغام اما الابدال
فهو جعل حرف مكان آخر مطلقا بخلاف القلب فانه يختص بحروف العلة والهمزة
والاحرف التي تبدل من غيرها ابدا شائعا لغير ادغام تسعة يجمعها هدا ت موطيا فالهاء
تبدل من تاء التانيث في الوقف والهمزة واحرف العلة الثلاثة تبدل من بعضها فابدال الهمزة
من الثلاثة كما اذا وقعت متطرفة اثر الالف زائده نحو كساء وحياء وصحراء وابدال الالف
من الهمزة كما اذا وقعت مسا كنه بعد همزة اخرى مفتوحة كآثر ومن الواو والياء
كما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما مع بقية الشروط كقاف وباع وابدال الواو من
الهمزة كما اذا وقعت سا كنة بعد همزة مضمومة كآثر ومن الالف اذا وقعت بعد
ضمه كضروب ومن الياء اذا وقعت بعده و كانت سا كنه مفردة في غير جمع كوقن وابدال

الياء من الهمزة كما اذا وقعت سا كنه بعد همزة مكسورة كإثار ومن الالف كما اذا وقعت بعد كسرة كمصاييح ومن الواو كما اذا وقعت بعد ضمة وكانت سا كنه مفردة كميزان والتاء تبدل من الواو والياء اذا كانتا فالافتعال كاتصل مر الوصل واتسر من اليسر والطاء تبدل من تاء الافتعال الذي فاؤه حرف من حروف الاطباق الاربعة كاضطرب واضطرب واضطهرواظم والدال تبدل من تاء الافتعال الذي فاؤه دال او ذال او زاي كادان واد كروا زداد والميم تبدل من الواو في فم ومن النون بشرط سكنها ووقوعها قبل الباء نحو ابعتت ومن بعثنا واما النقل فهو نقل حركة الواو او الياء الى السا كن الصحيح قبله مع بقاء حرف العلة ان جانس الحركة كيقول ويبيع والقلب حرفا يجانسها كيبخاف ويخيف واما الحذف فكحذف همزة افعل في المضارع واسمي الفاعل والمفعول وحذف فاء المثال الواوى الثلاثى المكسور عين المضارع في المضارع والامر والمصدر كعبد وعد وعدة وكحذف عين الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين واسمه للضمير المتحرك كما في ظلمت فانه يجوز فيها ظلمت بفتح الطاء وكسرهما واما الادغام فهو الاتيان بحروين سا كن فتتحرك من مخرج واحد بلا فصل بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما دفعة واحدة وهو اما مستمع كما اذا تحرك اول المثليين وسكن الثاني كظلمت واما واجب كما اذا سكن الاول وتحرك الثاني ولم يكن الاول مدة ولا همزة مفصولة من الفاء ولا هاء سكت بجر وسأل او تحركا معا في كلمة واستوفيا الشروط نحو رد ومل واما جائز كما اذا كانا متحركين في كلمتين ولم يكونا همزتين ولم يكن ما قبلهما سا كنا صحيحا كينجح حامد

(علم المنطق)

هو علم تعصم مراعاته الذهن عن وقوع الخطأ في الفكر او هو يعصم بشرط المراعاة . والفكر بمعنى النظر وهو ترتيب امرين معلومين ليتوصل بهما الى معرفة مجهول تصوري او تصديقي (وموضوعه) المعلومات التصورية والتصديقية من



حيث صحته أيضا لها إلى المجهولات وأما كان موضوعه تلك المعلومات لأن المنطقي يبحث عن أحوالها التي هي الإيصال إلى المجهولات وما يتوقف عليه الإيصال وهذه الأحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها مثال البحث عن الإيصال الحكم بأن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومان تصوريان إذا ركبنا على الوجه المخصوص وصل المجموع إلى مجهول تصوري كالإنسان والحكم بأن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقيان إذا ركبنا على الوجه المخصوص صارت قياسا موصلا إلى مجهول تصديقي كالعالم حادث ومثال البحث عما يتوقف عليه الإيصال إلى التصور ولا يكون الاتوقفا قريبا البحث عن كون المعلومات التصورية كلية ذاتية أو عرضية جنسا أو فعلا أو خاصه ومثال البحث عما يتوقف عليه الإيصال إلى التصديق توقفا قريبا أي بلا واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية أو توقفا بعيدا أي بواسطة البحث عن موضوعاتها ومحمولاتها فإن الموصل إلى التصديق متوقف على القضايا لتركيبتها والقضايا متوقفة على الموضوعات والمحمولات (وفائدته) الاحتراز عن وقوع الخطأ في الفكر ومسائله المقصوده بالذات منحصرة في البحث عن المعارف الموصلة إلى التصورات ومبادئها والاقيسة ونحوها من الحجج الموصلة إلى التصديقات ومبادئها وأما ذكر تعريف العلم وهو مطلق الإدراك وتقسيمه إلى تصور وهو إدراك ما ليس نسبة خارجية على وجه الإذعان وتصديق وهو إدراك النسبة الخارجية على وجه الإذعان وتقسيم كل منهما إلى ضروري وهو ما لا يتوقف على نظر ونظري وهو ما يتوقف على ذلك فلتوقف معرفة الموضوع وبيان الحاجة إلى المنطق على ما ذكرنا وأما ذكر تعريف دلالة اللفظ الوضعية وهي تكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع وتقسيمها إلى دلالة مطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له ودلالة تضمن وهي دلالة على جزء المعنى الموضوع له ودلالة التزام وهي دلالة على لازم المعنى الموضوع له الذهني وهو اللزوم البين بالمعنى الأخص وهو ما يلزم من تصور المعنى الموضوع له ضرورة ومباحث الالفاظ وتقسيمها إلى مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ومركب وهو ما يدل جزؤه

على جزء معناه فلانه لما كثر الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمر حتى كأن المتفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة جعلوا بحث الدلالة والالفاظ من حيث تعلقهما بالمعاني باين من المنطق تبعاً قبادي المعارف هي بغض الكليات الخمسة وبقاها مذكور استطراداً تمييزاً للأقسام كالجزئي وهو ما يمتنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه لمقابلته للكل وهو ما ليس كذلك والكليات الخمسة هي الجنس وهو المقول على كثير مختلف الحقيقة في جواب ماهو كالحيوان والتنوع وهو المقول على كثير متفق الحقيقة في جواب ماهو كالانسان والفصل وهو المحمول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته كالناطق والخاصة وهي الخارج عن الماهية المقول على افراد حقيقة واحدة فقط كالضاحك والمرض العام وهو الخارج عن الماهية المقول عليها وعلى غيرها كالماشي بالنسبة للانسان والمعارف جمع معرف وهو ما يحمل على الشيء ليميزه عما عداه وهو اماحد أو رسم وكل منهما اما تام او ناقص فالحد التام ما كان بالجنس والفصل القريين كتعريف الانسان بانه حيوان ناطق والحد الناقص ما كان بالفصل القريب وحده او مع الجنس البعيد كتعريف الانسان بانه ناطق او جسم ناطق والرسم التام ما كان بالجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة كتعريف الانسان بانه حيوان ضاحك والرسم الناقص ما كان بالخاصة الشاملة اللازمة وحدها او مع الجنس البعيد كتعريف الانسان بانه ضاحك او جسم ضاحك ويشترط في الكل ان تكون مساوية للمعرف وواضح. ومبادئ الأقيسة ونحوها هي القضايا واحكامها من العكس والتناقض . فالقضايا جمع قضية وهي كالخبر قول يحتمل الصدق لذاته وهي اما حملية او شرطية فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية والا فشرطية وتنقسم الحملية الى شخصية وطبيعية وكلية وجزئية ومهمة لانه ان كان الموضوع جزئياً حقيقياً فهي شخصية وان كان كلياً فان كان نفس الحقيقة فهي طبيعية وان لم يكن نفس الحقيقة مع كونه كلياً فان بين في القضية كمية الافراد كلا فهي كلية او بعضها فهي جزئية وان لم يبين فيها كمية الافراد لا كلا ولا بعضا فهي مهمة وكل منها مة موجبة ان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او سالبة ان كان الحكم

ففيها بنفي ذلك الثبوت وتنقسم الشرطية الى متصلة ومنفصلة فان كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة اخرى وذلك في الموجبة او نفي نسبة على تقدير اخرى وذلك في السالبة فهي متصلة وان كان الحكم فيها بتنافي نسبتين وذلك في الموجبة او بعدم تنافيهما وذلك في السالبة فهي منفصلة وهي اما حقيقية او مانعة جمع او مانعة خلو فالحقيقية هي التي حكم فيها بتنافي النسبتين او بعدم تنافيهما في الصدق والكذب اي التحقق والارتفاع ومانعة الجمع هي التي حكم فيها بتنافي النسبتين او بعدم تنافيهما فيهما او في الصدق فقط ومانعة الخلو هي التي حكم فيها بتنافي النسبتين او بعدم تنافيهما فيهما او في الكذب فقط والتناقض اختلاف قضيتين في الايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى فان كانت القضية شخصية فنقيضها القضية التي تخالفها في الكيف وتقدمها فيما سوى ذلك من الوحدات التي ارجعها بعضهم الى وحدة الموضوع والمحمول وبعض آخر الى وحدة النسبة وان كانت مسورة بالسور الكلي أو الجزئي او مافي قوتها شرط فيها مع ذلك ان تخالفها في كمها . والعكس اما عكس مستو أو عكس نقیض فالعكس المستوي تبديل كل من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم فالموجبة مطلقا تعكس جزئية والسالبة الكلية والشخصية تعكسان كانفسهما الا الشخصية ان كانت محمولها كلياً فانها تعكس سالبة كلية ولا عكس للسالبة الجزئية والمهملة وعكس النقيض على مذهب المتقدمين تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق ويقال لهذا عكس النقيض الموافق وعلى مذهب المتأخرين جعل نقيض الجزء الثاني اولاً وعين الاول ثانياً مع المخالفة في الكيف والموافق في الصدق ويقال لهذا عكس النقيض المخالف وحكم الموجبات في عكس النقيض بقسميه حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس والاقيسه جمع قياس وهو قول مؤلف من قضيتين متى سلمتا لزوم عنهما لذاتهما قول آخر وينقسم باعتبار هيئته الى اقتراني واستثنائي لانه ان كان ذلك القول الآخر مذكورياً في القياس بالقوة لا بالفعل بان يكون مذكورياً فيه بمادته لا بهيئته فالقياس اقتراني واركان ذلك القول الآخر اوضده مذكورياً فيه بالفعل فالقياس استثنائي واشكال

القياس الاقتراني اربعة لان الحدالا وسطا - كان محمولا او تاليا في الصغرى وموضوعا او مقديما في الكبرى فهو الشكل الاول وشرطه ايجاب الصغرى وكنه الكبرى وان كان محمولا او تاليا فيهما فهو الشكل الثاني وشرطه اختلاف مقدمتيه في الكبرى وكنه الكبرى وان كان موضوعا او مقديما فيهما فهو الشكل الثالث . وشرطه ايجاب الصغرى وكنه احدهما . وان كان موضوعا او مقديما في الصغرى ومحمولا او تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرطه عدم اجتماع الحسنيين الا ان كانت الصغرى موجبة جزئية فانه يشترط في الكبرى ان تكون سالبة كلية والقياس الاستثنائي هو مايكون مؤلفا من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى تدل على وضع اى اثبات احد طرفيها او رفعه لينتج وضع الآخر او رفعه وتسمى صغرى وهى الاستثنائية ثم الشرطية اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة انتج استثناء عين مقدمها عين التالى واستثناء نقيض التالى نقيض المقدم ولا ينتج العكس شيئا وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية انتج استثناء عين اى جزء كان نقيض الآخر واستثناء نقيض اى جزء كان عين الآخر وان كانت مانعة جمع انتج استثناء عين اى جزء كان نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض اى جزء عين الآخر وان كانت مانعة خلو فهي بعكس مانعة الجمع وينقسم القياس باعتبار مادته الى خمسة اقسام برهان وجدل وخطابة وشعروسة سطة اعظمها البرهان . وهو ما الف من مقدمات يقينية

(علم التوجيه)

هو علم يقتدر معه على اثبات العقائد الدينية بايراد الحجج ودفع الشبه عنها بمعنى ان له مدخلا في الاقتدار من حيث خصوصه بلا تأثير له فيه ومعنى اثبات العقائد الدينية تحصيلها بحيث يحصل الترقى من التقليد الى التحقيق او اثباتها على الغير بحيث يتمكن من الزام المعاندين او اتقانها بحيث لا ترتز لها شبه المبطلين (وموضوعه) المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية لانه يبحث فيه عن احوال الصانع من القسمة والوحدة والقدرة والارادة وغيرها واحوال الجوهر والغرض من الحدوث والافتقار

والترك من الاجزاء وقبول الفناء ونحو ذلك مما هو عقيدة اسلامية او وسيلة اليها وكل هذا بحث عن احوال المعلوم الذاتية (وفائدته) النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء الاعتقاد الفوز بالسعادة الابدية (ومبائله) لا تخرج عن اثبات واجب وهو ما لا يقبل الانتفاء وجازم وهو ما يقبل الانتفاء والثبوت بالعقل والشرع للصانع او للعالم او عن شيء مستحيل وهو ما لا يقبل الثبوت كذلك فالواجب للمانع بالعقل كل كمال توقف عليه ايجاد العالم الذي منه المعجزة الدالة على صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام كالوجوب واقدام والبقاء والمخالفة لاحداث والقيام بالنفس والقدرة والارادة والعلم والحياة وانما وجبت هذه الصفات بالعقل لا بالشرع لان اثبات الشرع متوقف على المعجزة وهي متوقفة على هذه الصفات فيكون اثبات الشرع متوقفاً عليها فلو ثبتت هذه الصفات بالشرع لتوقفت عليه فيلزم الدور لتوقف كل منهما على الآخر وكذا الوجدانية لا يستدل عليها الا بالعقل عند الجمهور لتوقف المعجزة عليها اذ لو انتفت لحمل التامع فينتقي الفعل ومن جملته المعجزة وقيل يصح الاستدلال عليها بالسمع كالعقل بناء على ان العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بالوجدانية والواجب للمانع بالشرع كل كمال ورد عن الشرع ولا يتوقف عليه ايجاد الممكن كالسمع والبصر والكلام ويصح الاستدلال على هذا النوع بالعقل ايضاً لكن الأرجح هو الدليل السمعي والمستحيل عليه عقلاً او شرعاً ضد ذلك والجائز في حقه تعالى فعل كل ما يحكم العقل بإمكانه او تركه كالخلق والرزق والاحياء والاماتة والاشياء والاسماء والواجب لانيائته عليهم السلام شرعاً لانه والقطانة وعقلاء عادة المصدق لدلالة المعجزة على ذلك والواجب لرسوله عليهم السلام شرعاً لزيادة علي ما تقدم تبليغ ما مروا بتبليغه للخلق والجائز في حقهم عقلاً وشرعاً مالا يؤدي الى نقص في مراتبهم العملية كالمرض والاكل والنكاح والواجب للعالم وهو ما سوى الله تعالى وصفاته من الموجودات والاحوال على القول بثبوتها عقلاً لحدوث عن محدث لا اتفاقاً لان حدوث الحادث ليس ذاتياً لانه متخلف في وقت دون وقت وما بالذات لا يتخلف وكل ما كان حدوثه ليس ذاتياً له فهو مستفاد من مؤثر خارج عن ذاته ضرورة تغاير المؤثر

للأثر . والجائز عقلا للعالم كل امر لا يؤدي الى اجتماع ضدين او تقيضين او ارتقاع تقيضين . الا كان محالا عتلا واما وقوع بعض الجائزات مثل أحوال القيامة من البعث والحشر والحساب والأصراط والميزان وغير ذلك فلا يستدل عليه الا بالشرع اذ غاية ما يصل اليه العقل هو الجواز لأل وقوع

(علم الفقه)

تقدم تعريفه عند الأصوليين واما عند الفقهاء فهو معروفة افروع مطلقا وأقلها ثلاثة سواء كانت بدلائل ام لا ولذا لو وقف او اوصى للفقهاء يصرف الى من يعرف افروع مطلقا ولو لم تكن عن الدلائل وعند الصوفية هو الجمع بين العلم والعمل واما في اللغة فهو الفهم و (موضوعه) فعل المكلف من حيث ما يعرض له من الاحكام الشرعية ففعل غير المكلف ليس من موضوعه واما ضمان متلفات الصبي والمجنون ونفقة زوجاتهما واقاربهما فالمخاطب به ولي الصبي والمجنون كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما تلفته حيث فرط في حفظها لتزيل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله واما صحة عبادة العبي كصلاته وصومه اكتاب عليهما فهي عقلية من باب ربط الاحكام بالصحة بالاسباب كعبادته لا من باب الخطاب ولذا لم يكن مخاطبا بها بل خاطب الولي بأمره بها ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى (وقائده) حفظ المكلف عن الخطأ في فعله و (مسائله) منحصرة في البحث عن العبادات والنكاح وما يتعلق به من نحو طلاق ورجعة ونفقة والحدود والمعاملات وما يتعلق بذلك من الدعوى والشهادة والقضاء لان المقصود من بعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام للناس انما هو انتظام امر المعاش والمعاد وانتظامهما انما يحصل بكمال قواهم العقلية والشهوية والغضبية شرعا فما يبحث عنه في الفقه ان تعاق بكمال القوة العقلية فالعبادة وان تعاق بكمال القوة الشهوية فان تعاق بنحو الاكل من المتافع فالله ملة او بنحو الوطء من الاستمتاع فالنكاح وما يتعلق به وان تعاق بكمال القوة الغضبية فالحدود وان تعاق بكل ذلك فهو الدعوى والشهادة والقضاء

(علم التفسير)

يطلق على بيان معاني كلام الله تعالى بطريق الرواية والنقل كذكر اسباب النزول والناسخ والمنسوخ والمكي والمدني ويقابله التأويل وهو ما كان بطريق الدراية والنظر الصحيح في القواعد العربية وعلى هذا الاطلاق قولهم يحرم التفسير بالرأى بخلاف التأويل بالرأى فان الصحيح انه يجوز للعالم بالقواعد العربية وعلوم القرآن المحتاج اليها فيه من اللغة وصرف ونحو ومعان وبيان وبديع واصول وتوحيد وتبيين مجمل وسبب نزول وناسخ ومنسوخ وقراءات والفرق أن التفسير لا يدرك الا بالنقل وفيه القطع والشهادة على الله تعالى بأنه عني هذا المعنى من هذا اللفظ فلا يجوز الا بنص من النبي عليه السلام او الصحابة الذين شاهدوا التنزيل والوحي بخلاف التأويل فانه يمكن ادراكه بالقواعد العربية وليس فيه القطع والشهادة على الله بل هو ترجيح احد الاحتمالات بالنظر في القواعد فاغترفوا لهذا اختلف جماعة من الصحابة والسلف في تأويل آيات ولو كان عندهم فيه نص من النبي عليه السلام لم يختلفوا ويطلق التفسير ايضاً على ما يعم الامرين فهو علم يعرف به معاني كلام الله تعالى روايه ودراية اي اقوال شارحة يتصور بها معاني كلام الله وعرفه بعضهم بأنه ما يعرف به معاني كلام الله تعالى والفاظه بقدر الطاقة البشرية وهذا مبنى على ان علم القراءات من التفسير لان قوله والفاظه يدخل فيه ذلك فيكون تسميته تفسيراً باعتبار اشرف اجزائه و (موضوعه) القرآن من حيث معرفة معانيه والفاظه . ومعنى كونه موضوعاً انه يتعلق به البيان والايضاح لا بمعنى انه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كما في موضوع الفنون اذ ليس بفن له مسائل كلية بل ولا جزئية الا صورة لانه عبارة عن تعيين الفاظ القرآن ومعانيها والمسئلة ما يتعلق بها البحث بمعنى الحمل الحقيقي (وقائمه) عصمة المكلف عن الخطأ في فهم كلام الله تعالى

(علم الحديث)

هو قسمان علم الحديث دراية اي من جهة الدراية والتفكر ويسمى بمصطلح

الحديث وعلم الحديث رواية أى من جهة الرواية والتقل فالاول علم يعرف به احوال
السند والمتن من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف وقطع وعلو ونزول وكيفية التحمل
والاداء وصفات الرجال من عدالة وفسق ونحو ذلك والسند الرجال الموصولون الى
المتن والمتن ما ينتهى اليه آخر السند من . الكلام والصحيح ما اشتمل على الاتصال اى
عدم سقوط احد من الرجال والعدالة والضبط التام وخلا عن الشذوذ اى مخالفة
الراوي للارجح منه بنحو زيادة ضبط او كثرة عدد وخلا عن العلة القادحة كالتدليس
كأن يسقط شيخه وينقل عن فوقه ممن عرف له منه سماع بلفظ لا يقتضى اتصالا بل
يوهمه كقوله عن فلان وان فلانا قال كذا اولا يسقطه ولكن يصفه بغير ما اشتهر
به من اسم او لقب مثلا والحسن ما اشتمل على الاتصال والعدالة والضبط غير التام
وخلا عن الشذوذ والعلة القادحة. والضعيف ما نزل عن رتبة الحسن والمرفوع ما
اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم . والموقوف ما اضيف الى الصحابي . والمقطوع ما
اضيف الى التابعي . والعالي ما قلت درجته . والنزول ما كثر رجاله وكيفية التحمل اقسام
منها القراءة على الشيخ والسماع منه وكيفية الاداء تابعة لكيفية التحمل (وموضوعه)
الراوي والمروى من حيث القبول والرد (وفائدته) معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك
(ومسائله) لا تخرج عن البحث عن احوال الراوى والمروى من حيث القبول والرد
والاحوال اما عامة للسند والمتن كالصحة والحسن والضعف او خاصة بالمتن كالرفع
والوقف والقطع او خاصة بالسند كالنزول والعلو واما علم الحديث (رواية) فهو علم
يشتمل على نقل ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير
او صفة اى مسائل جزئية تشتمل على رواية ذلك وضبطه وتحرير الفاظه (وموضوعه)
ذات النبي عليه الصلاة والسلام من حيث اقواله وافعاله وتقريراته وصفاته (وفائدته)
العصمة عن الخطأ في نقل ذلك (ومسائله) قضايا المشتمة على نقل ذلك . كقولنا قال
النبي صلى الله عليه وسلم الراحون يرحمهم الرحمن ثم تأليف هذه الرسالة المباركة بحمد
الله وعونه في سنة ١٣١٩ هجرية على صاحبها افضل الصلاة واتم التحية

صفحه	
٢	خطبة الكتاب
٢	أصول الفقه
٧	علم المعاني
١٠	علم البيان
١٣	علم البديع
١٤	علم الزحو
١٥	علم الصرف
١٩	علم المنطق
٢٣	علم التوحيد
٢٥	علم الفقه
٢٦	علم التفسير
٢٦	علم الحديث

